INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING

PRESIDENT'S OFFICE

معهد التخطيط القومي

مكتب رئيس المعهد

معالي الدكتور/ أحمد رستم

وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية

رئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي

تحية طيبة وبعد،

أهدي سيادتكم أطيب التحيات وأرق الأمنيات بدوام التوفيق والسداد، والعمل لما فيه خير ورفعة مصرنا الغالية.

إلحاقًا بخطابنا المرسل لسيادتكم بتاريخ 9 أبريل 2026، بشأن المؤتمر الدولي السنوي العاشر لمعهد التخطيط القومي للعام 2026/2025، والذي كان مقررًا عقدة خلال الفترة 20 – 21 يونيو 2026، وفي ضوء قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم (932) لسنة 2026 بشأن ترشيد الإنفاق العام، أتشرف بالإحاطة بتأجيل موعد انعقاد المؤتمر ليُعقد يومي 21 - 22 سبتمبر 2026.

يُعقد المؤتمر هذا العام تحت عنوان "سوق العمل والتنمية المستدامة"، وبهذه المناسبة يسعدني دعوة سيادتكم للتفضل بتشريفنا بحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وإلقاء الكلمة الرئيسية، لاستعراض جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في دعم وتطوير سوق العمل في مصر والسياسات ذات الصلة، بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية الوطنية والأممية، (مرفق الورقة المفاهيمية للمؤتمر).

هذا وسوف يتم التنسيق والمتابعة مع مكتب سيادتكم بشأن الترتيبات اللازمة في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول و افر الاحترام والتقدير،،،

أ.د. أشرف العربي

مع عظيم تقديري، أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

2026 / 7/ 20

معهد التخطيط القومي
مكتب رئيس المعهد
صادر رقم: ١٠٨
التاريخ: ٢٠ / ٧ / ٢٠٢٦

جمهورية مصر العربية
القاهرة- مدينة نصر- ش صلاح سالم مع ش الطيران
تليفون: 20222634040 + \20222629225+
فاكس: 20222634747 + \20222621151+

Web Site:
www.inp.edu.eg
www.inplanning.gov.eg
E-mail: info@inp.edu.eg

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

المؤتمر الدولي

لمعهد التخطيط القومي

سوق العمل والتنمية المستدامة

الورقة المفاهيمية

2026

أولًا: توطئة

تشهد أسواق العمل في العالم والمنطقة العربية تحولات جذرية غير مسبوقة، تعيد تشكيل منظومات الإنتاج والمهارات والوظائف، وتفرض أنماطًا جديدة من العمل والتشغيل. هذه التحولات تتقاطع عند ثلاث موجات كبرى متزامنة هي: التحول التكنولوجي الرقمي الناتج عن الثورة الصناعية الرابعة وما أفرزته من أتمتة وذكاء اصطناعي واقتصاد منصات، والتحول الأخضر استجابة لتحديات المناخ والطاقة والبيئة، والتحولات الديموجرافية والاجتماعية التي تعيد توزيع القوى العاملة بين الأجيال والقطاعات والمناطق.

ويرتبط الهدف الثامن بصورة مباشرة وغير مباشرة، بكافة أهداف التنمية المستدامة الأخرى، خاصة هدف القضاء على الفقر (الهدف رقم 1)، والصحة الجيدة والرفاه (هدف رقم 3)، والتعليم الجيد (هدف رقم 4)، المساواة بين الجنسين (هدف رقم 5)، الصناعة والابتكار والبُنى التحتية (هدف رقم 9)، والحد من أوجه عدم المساواة (هدف رقم 10)، وغيرها.

ورغم الاهتمام العالمي والإقليمي القديم والمتجدد بتوفير العمل اللائق عبر أقاليم ودول العالم المختلفة، إلا أن إدراك هذا المطلب لا يزال يكتنفه العديد من التحديات. حيث كشف تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2025 أن تباطؤ نمو الاقتصاد وضعف الإنتاجية وتراجع الامتثال لحقوق العمال أدى إلى تزايد معدلات العمل غير الرسمي، واستمرار الفجوات الكبيرة في الأجور وظروف التشغيل، وتباطؤ خلق فرص العمل الجديدة، الأمر الذي ساعد على تقويض فرص تحقيق الهدف الثامن.

كما أشار التقرير إلى أنه رغم انخفاض معدل البطالة بشكل عام، فإن 58 % من العمال في العالم يعملون في القطاع غير الرسمي، خاصة بالدول النامية، ولا يزال الشباب والنساء يواجهون معدلات بطالة مرتفعة، ومعدلات مرتفعة لعدم الالتحاق بالتعليم. وأكد التقرير على الحاجة إلى استراتيجيات شاملة للتعامل مع قضية سوق العمل، وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة غير الرسمية، وتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية، وإنفاذ حقوق العمال، وتوسيع مبادرات الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي، وضمان الوصول العادل إلى التمويل.

ولا يختلف الأمر كثيراً على المستوى العربي، حيث يشير تقرير الإسكوا حول التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2025، وتقرير التنمية العربية 2025 حول مستقبل أسواق العمل العربية إلى تحديات هامة تواجه المنطقة العربية في هذا الشأن، وعلى رأسها:

- لا تزال الدول العربية بعيدة عن المسار المأمول لتحقيق الهدف الثامن للعمل اللائق والنمو الاقتصادي، فالعديد من المؤشرات الرئيسة للهدف المذكور تظهر تراجعًا ملحوظًا أو ركودًا دون أي تقدم يُذكر.
- انعكاسات سلبية للنمو الاقتصادي المنخفض ومعدلات البطالة المرتفعة على أهداف التنمية المستدامة الأخرى عربيًا خاصة المعنية بالفقر (الهدف الأول)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر).

- اختلالات هيكلية في أسواق العمل العربية، وعلى الأخص ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلم خاصة الإناث، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، وتدنى مستويات الأجور، واتساع نطاق القطاع غير الرسمي. كما تواجه دول الدخل المرتفع تحديات نوعية أبرزها، تباين أسواق العمل، وتركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي، والاعتماد الكبير على العمالة الوافدة، وضعف إنتاجية العمل، وغيرها.

وتتزامن هذه التطورات في أوضاع أسواق العمل عالميًا وعربيًا في سياق علاقتها بأجندة التنمية المستدامة 2030، مع العديد من التحولات العالمية الهامة، والتي تلقي بظلالها وتداعياتها الراهنة والمستقبلية على أسواق العمل في دول العالم، والتي رصدتها تقارير عالمية وإقليمية متعددة، كتقرير مستقبل الوظائف في العالم 2025، ومنها:

- **تغير في طبيعة القطاعات الإنتاجية**، ففي القطاع الصناعي، تتزايد أعداد المصانع الذكية المعتمدة على انترنت الأشياء: IoT، والروبوتات وتقنيات التسيير الذاتي.
- **تغير في طبيعة القطاعات الخدمية**، مع انتشار للتقنيات المالية: Fintech وتقنيات سلسلة الكتل: Block chain في قطاعات خدمية عديدة خاصة القطاع المالي. كما يتزايد اعتماد قطاع الخدمات الصحية على أدوات الطب عن بعد، والتشخيص بالذكاء الاصطناعي والعلاجات الرقمية. وغيرها.
- **أسواق العمل الخضراء**، وهي المرتبطة بالتحول نحو الاقتصادات الخضراء المستدامة والحد من الانبعاثات الكربونية لتخفيف المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتأثيرات هذا التحول على نوعية الوظائف.
- **تزايد الطلب على وظائف ناشئة وجديدة**، وعلى رأسها المتخصصين في تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وحوكمة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ودمج الأنظمة الرقمية، والأمن السيبراني، والاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية: ESG، والمتخصصين في الرعاية الصحية عن بعد وعلوم الحياة.
- **تراجع الطلب على وظائف متعددة**، وعلى رأسها المهام والوظائف الإدارية الروتينية، الأدوار التصنيعية اليدوية على خطوط الإنتاج التقليدية والتي ستحل محلها الإنسان الآلي أو الروبوتات، وتقنيات إنتاج متطورة بديلة. كما تحل منصات الذكاء الاصطناعي والدردشة الآلية: Chatbots تدريجيًا محل وظائف خدمة العملاء.
- **التغير في طبيعة المهارات المطلوبة لأسواق العمل الجديدة**، حيث تتصدر المهارات التقنية لتحليلات البيانات والتعلم الآلي والحوسبة السحابية وغيرها من المهارات الرقمية. كما يتزايد الطلب على المهارات الشخصية للتفكير النقدي والإبداع والذكاء العاطفي والمرونة، وغيرها.

على المستوى الوطني، يشهد الاهتمام بسوق العمل في مصر العديد من المستجدات الهامة على صعيد الأطر التشريعية والاستراتيجيات المعنية على حد سواء، ومن أبرزها:

- **صدور قانون جديد للعمل – مايو 2025**، وهو القانون رقم 2025/14، والذي تضمن إضافات هامة، لمواكبة التطورات العالمية في أسواق العمل، وتكريس صارم لاعتبارات المساواة، بجانب تطويرات عقود العمل، والتزامات أصحاب الأعمال، والأجازات، وساعات العمل الإضافية، وتأسيس محاكم عمالية متخصصة.

- **توجهات استراتيجية لدعم العمل اللائق ودوره التنموي**، حيث أكدت الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 المحدثة على دور الإنسان كمحور للتنمية في طليعة مبادئ الأجندة، كما أكدت على دور التعليم الجيد والتدريب وصقل المهارات للتأهل للوظائف المستقبلية التي تعتمد على البحث العلمي والابتكار.

في ذات السياق الاستراتيجي، أولت **السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل**، والتي طرحت للحوار العام في سبتمبر 2025 على العديد من المنطلقات التي تكرس دورًا محوريًا للعمل اللائق في تعزيز النمو والاستدامة في مصر في المرحلة القادمة. كما خصصت السردية فصلًا كاملًا - الفصل الرابع - لتناول قضايا كفاءة ومرونة سوق العمل في مصر في ضوء السياقات والخبرات العالمية والوطنية ذات الصلة، وعلاقة تطوير سوق العمل الوطني باستراتيجيات تطوير التعليم العالي والبحث والابتكار، بجانب منظومات التعليم الفني والتدريب المهني الوطنية.

في إطار هذا المشهد العالمي والإقليمي والوطني لأوضاع ومستجدات وتحديات أسواق العمل في علاقتها بالتنمية المستدامة على كافة الأصعدة المشار إليها، ينظم معهد التخطيط القومي بالتعاون مع شركائه المحليين والدوليين مؤتمره الدولي السنوي لعام 2026 تحت عنوان:"سوق العمل والتنمية المستدامة".

ثانيًا: أهداف المؤتمر

يطمح المؤتمر إلى أن يكون **منصة فكرية وعلمية لصياغة رؤية جديدة لسوق العمل والتنمية المستدامة**، ترتكز على الإنتاجية والابتكار والعدالة، وتحول التحديات الراهنة إلى فرص لبناء مستقبل أكثر استدامة وإنصافًا للأجيال القادمة. لذا يهدف المؤتمر إلى تقديم قراءة تحليلية واستشرافية لمستقبل أسواق العمل في مصر والمنطقة العربية في ضوء التحولات التكنولوجية والبيئية والديموجرافية، واقتراح سياسات وبرامج عملية تجعل من سوق العمل رافعة محورية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال:

1. **رصد التجارب الدولية الناجحة** في بناء أسواق عمل مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية والمُناخية والتكنولوجية.
2. **تشخيص أوضاع سوق العمل** المصري والإقليمي وتحليل الاختلالات الهيكلية الراهنة من منظور اقتصادي ومؤسسي واجتماعي.
3. **تحليل السياسات الوطنية والإقليمية** ذات الصلة بالتشغيل وتنمية المهارات وتمكين الفئات المختلفة، ومدى توافقها مع التحول الأخضر والرقمي.
4. **تقييم الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة لسوق العمل**، ومدى اتساقها مع مفهوم العمل اللائق.
5. **اقتراح بدائل وسياسات عملية لدعم التشغيل المنتج والنمو الشامل** من خلال التعليم والتدريب التكنولوجي وريادة الأعمال والتحول الأخضر.
6. **تطوير آليات للحوكمة والتنسيق المؤسسي** بين الأطراف المعنية بسوق العمل لتعزيز الكفاءة والشفافية.

ثالثًا: محاور المؤتمر

المحور الأول: التجارب الدولية والتحولات العالمية والإقليمية في أسواق العمل

يستهدف هذا المحور تحليل الاتجاهات الراهنة واستشراف الاتجاهات المستقبلية في أسواق العمل عالميًا وإقليميًا، مع التركيز على الدروس المستفادة من التجارب الدولية وأفضل الممارسات في تناول العلاقة بين النمو الاقتصادي، والتشغيل المنتج، والعدالة الاجتماعية، والبطالة، والاقتصاد غير الرسمي، وغيرها، **والذي قد يتناول - من بين ما يمكن تناوله - القضايا والتساؤلات الرئيسية التالية:**

1. إلى أي مدى تغيرت العلاقة بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في ظل الأزمات العالمية (الجائحة، الحروب، اضطرابات الطاقة والغذاء)؟
2. ما الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة في تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟
3. ما دور الدولة وتطوره في إدارة جانبي العرض والطلب لسوق العمل.
4. ما دور الدولة في إدارة العلاقات التفاوضية بين العمال وأصحاب الأعمال؟
5. ما الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة في معالجة الأسباب الهيكلية للبطالة؟
6. ما الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة في دمج الاقتصاد غير الرسمي تدريجيًا في منظومة العمل الرسمية؟
7. ما نماذج التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير أنظمة معلومات العمل؟
8. ما دور الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة تغير أنماط وثقافة العمل، ورسم سياسات عمل مستدامة قادرة على الصمود في مواجهة الأزمات العالمية والتوترات الجيوسياسية.
9. كيف يمكن بناء مؤشرات إقليمية لقياس جودة العمل اللائق؟

المحور الثاني: كفاءة ومرونة سوق العمل في مواجهة التحولات التكنولوجية والبيئية

يُعنى هذا المحور ببحث ديناميكيات سوق العمل في ظل الثورة الصناعية الرابعة والتحول الأخضر، مع التركيز على المهارات الجديدة والتحديات المرتبطة بالتغير التكنولوجي والبيئي، **والذي قد يتناول - من بين ما يمكن تناوله - القضايا والتساؤلات الرئيسية التالية:**

1. ما موقع مصر والدول العربية في خريطة التحولات الجديدة التي تشهدها أسواق العمل عالميًا في ضوء الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر؟
2. ما تأثير التحولات التكنولوجية والبيئية على توزيع الوظائف بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية؟
3. كيف يمكن تحقيق التحول العادل في سوق العمل الذي يضمن دمج الفئات الهشة أثناء التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

4. كيف يمكن تحقيق التوازن بين التشغيل المنتج وحماية البيئة في القطاعات عالية الانبعاثات؟
5. ما المهارات الجديدة المطلوبة في سوق العمل المستقبلي حتى عام 2035؟ وما التطبيقات الممكنة للذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالوظائف والمهارات المستقبلية؟
6. كيف يمكن سد فجوة المهارات بين نظم التعليم والتدريب الحالية ومتطلبات كل من الاقتصاد الرقمي والأخضر؟
7. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه ريادة الأعمال والشركات الناشئة في خلق وظائف مستدامة؟
8. ما التطبيقات الممكنة للذكاء الاصطناعي لبناء منظومات بيانات رقمية تفاعلية لرصد وتحليل ديناميكيات سوق العمل لدعم متخذ القرار؟

المحور الثالث: سياسات سوق العمل والحوكمة المؤسسية

يركز هذا المحور على تحليل فعالية سياسات سوق العمل في تحقيق الكفاءة والتوازن بين جانبي العرض والطلب، وتقييم منظومة الحوكمة المؤسسية والتشريعية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية الإنتاجية، **والذي قد يتناول - من بين ما يمكن تناوله - القضايا والتساؤلات الرئيسية التالية:**

1. ما مدى كفاءة وتكامل السياسات النشطة وغير النشطة للتشغيل في معالجة البطالة؟
2. كيف يمكن تطوير نموذج جديد للحوكمة المؤسسية في إدارة سوق العمل في ظل التطورات المعاصرة؟
3. كيف يمكن ضمان الخصوصية والشفافية في استخدام البيانات العمالية؟
4. ما أدوار الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في صياغة "عقد اجتماعي جديد للعمل"؟
5. ما التطبيقات والنماذج الإحصائية الحديثة لقياس العلاقات الديناميكية بين سياسات سوق العمل ومتغيرات الاقتصاد الكلي.
6. كيف يمكن تعزيز التنسيق بين وزارات العمل، والتعليم، والتخطيط، والمالية وغيرها فيما يخص سياسات سوق العمل؟
7. ما مدى ملاءمة التشريعات العمالية الحالية لمواكبة التحولات التكنولوجية والاقتصادية الحديثة؟
8. ما السياسات المطلوبة لتفعيل الحوار المجتمعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الدولة – العمال – أصحاب الأعمال)؟
9. ما الأبعاد الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالعمل مثل قيمة العمل والولاء والجودة وزيادة الإنتاجية، وغيرها؟

المحور الرابع: قضايا السكان وسوق العمل في مصر

يناقش هذا المحور العلاقة بين التطورات الديموجرافية والاجتماعية وسوق العمل في مصر، مع التركيز على قضايا المساواة في الفرص والعمل اللائق للفئات المختلفة والهجرة واللجوء وعمالة الأطفال، وغيرها، **والذي قد يتناول - من بين ما يمكن تناوله - القضايا والتساؤلات الرئيسية التالية:**

1. كيف يمكن استثمار النافذة الديموجرافية المصرية (2025–2050) لتعزيز التشغيل المنتج؟

2. ما انعكاسات تراجع معدل النمو السكاني في السنوات الأخيرة على جانب العرض في سوق العمل المصري؟
3. ما أثر الهجرة واللجوء على توازنات سوق العمل، وكيف يمكن تحويلها إلى فرص تنموية؟
4. ما انعكاسات الأجور الحقيقية والتضخم وسياسات الحد الأدنى للأجور وتحديات تطبيقه على العدالة الاجتماعية؟
5. كيف يمكن معالجة الحد من عمالة الأطفال ضمن رؤية شاملة للتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية؟
6. ما انعكاسات التفاوتات الإقليمية على تحقيق العدالة المكانية في توزيع فرص العمل على الأقاليم؟
7. ما السبل العملية لضمان اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل؟
8. ما أسباب قلة الوزن النسبي لمشاركة النساء في سوق العمل، وأوجه عدم المساواه، وتفاوت الدخل بناءً على النوع الاجتماعي؟

رابعًا: المشاركون في المؤتمر

يستهدف المؤتمر تعظيم الاستفادة من خبرات الأكاديميين والباحثين والمتخصصين في الموضوعات المرتبطة بسوق العمل والتنمية المستدامة، سواء من مصر أو خارجها، وذلك من خلال مجموعة من الأبحاث والحلقات النقاشية التي يعرضها ويشارك فيها:

1- باحثون وأكاديميون وخبراء ومراكز فكر ومعاهد بحثية نوعية - على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية - مهتمون بقضايا سوق العمل، ودورها في تعزيز التنمية المستدامة.
2- ممثلو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بقضايا سوق العمل والتنمية المستدامة، خاصة: منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف.
3- ممثلو الوزارات والأجهزة والهيئات والمصالح والمشروعات الحكومية المعنية بقضايا سوق العمل، خاصة وزارة العمل، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة المالية، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.
4- ممثلو النقابات، ومنظمات المجتمع المدني، والمجالس النوعية المعنية خاصة نقابة العمال ونقابات المهن المختلفة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان.
5- المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والصحف القومية والمستقلة والحزبية، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وشبكات / مواقع التواصل الاجتماعي للجهات الحكومية والأهلية المعنية بقضايا سوق العمل.

****